# المؤسسات المصغرة الممولة في ظل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و دورها في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر

**رابح زرقاني***

**الملخص** :

نتناول في هذا الموضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في الحد من ظاهرة البطالة ، كون هذه الأخيرة تمثل قلقا كبيرا لدى جميع دول العالم من بينها الجزائر ، مما دفع بالبحث عن حلول لهذه المشكلة ، فكان لزاما إيجاد حلول ومبادرات للحد من هذه الظاهرة.

وفي إطار ذلك تم إصدار مراسيم وتنظيمات تتضمن استحداث هيئات ومؤسسات عمومية تعمل على ترقية وتدعيم هذا النوع من المؤسسات منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والتي تعتبر الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة فعالة للحد من هذه الظاهرة بإنشائها ودعمها لمؤسسات مصغرة هادفة ، تعمل على امتصاص البطالة وتنمية الاقتصاد على المستوى الوطني.

**الكلمات المفتاحية** : البطالة ، المؤسسة المصغرة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، نسبة البطالة ، التمويل ، منصب شغل.

## Abstract :

We propose in this subject the role that play the small companies to reduce the phenomenon of bagging, owing to the fact that the latter constitute a major concern for all the countries of the world, including Algeria, what to push some has the search for solutions to this problem, thus it was constrained to bring solutions and initiatives aiming at reducing this phenomenon. In front of this situation, it was taken decrees and payments include the development of the bodies and organizations public, who makes improve and reinforce this type of companies; such asthe National office to support and employment of young people (ANSEJ), who are regarded as a tool necessary serving as an effective support to put an end definitively has this phenomenon, and that makes it

* كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة ،
rabah zargani@yahoo.fr

possible to create and support more these small targeted companies, who allows the absorption of bagging, and the development of the economy at the national level.

**Keywords** : Unemployment small biasness National Agency for Supporting Youth Employment The unemployment rate financingoffer employment

**مقدمة :**

لقد عرف الإنسان البطالة منذ القدم ، واتسع نطاقها فأصبحت ظاهرة تصيب جميع الدول سواء المتخلفة أو المتقدمة ، فهي تعد من أهم المشكلات التي يعاني منـــها العالم اليوم وأكثرها ظهورا وأشدها خطرا على الـــدول وعلـــى كيانهـــا الاقتصـــادي والاجتماعي والسياسي وحتى الأمني.

ولهذا سعت الدولة الجزائرية في كل مرة إلى التقليص من مشكلة البطالة وخاصة في أوساط الشباب ، كما أن هذه الظاهرة الخطيرة حظيت بالاهتمام والدراسة بحثا عن السبل الكفيلة لمعالجتها ، رغم المشاكل الاقتصادية والتغيرات المتمثلة في اقتصاد السوق والمنافسة الحرة التي أدت إلى التراجع في سوق العمل وتوفير مناصب عمل جديدة في إطار القطاع العام وذلك لتخلي الدولة عن المؤسسات العمومية بل لجأت إلى حلـــها وتسريح العمال.

ونظرا لبعض النقائص والسلبيات التي آلت إليها السياسة الاقتصادية المنتهجـــة لتشجيع ودعم القطاع الخاص فكر المشرع الجزائري في إحداث أجهزة وبرامج للتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب شغل من بينها الوكالة الوطنيـــة لـــدعم وتشـــغيل الشباب ، والتي تهدف في مجملها إلى التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل ، من هذا المنطلق نقوم بصياغة الإشكالية التالية:

**ما هي المؤسسة المصغرة وما دورها في ميدان تشغيل الشباب ومحاربة البطالة في ظل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب؟**

ومن أجل الإحاطة بقدر أكبر بمختلف جوانب هذه الإشكالية ارتأينا أن نتناول الموضوع من خلال النقاط التالية :

1 ـــ نظرة عامة على ظاهرة البطالة «أنواعها ، معدلها ، أسبابها وآثارها».

2 ـــ المؤسسة المصغرة «أهميتها ، خصائصها».

3 ـــ علاقة هذه الوكالة بالمؤسسة المصغرة و كذا علاقة هذه الأخيرة بالبنك.

4 ـــ إسهامات آليات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في خلق فـــرص العمل والحد من ظاهرة البطالة.

**1 ــ تعريف البطالة**: إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها «عدم امتهان أي مهنة»وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل ، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية(1).

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ، والذي ينص على أن «العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده»(2).

**2 ــ أنواع البطالة** : تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة نذكر منها ما يلي(3):

**2 ــ 1ــ البطالة الاحتكاكية**: وتعني وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة للوقت الذي ينقضي عليهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم .

**2 ــ 2 ــ البطالة الموسمية** : وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية ، وبعبارة أخرى هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها.

**2 ــ 3 ــ البطالة الدورية** : وهي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه ، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية ، فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي ، ينخفض الناتج القومي ، وهو يعني تعطيل جزء من قوة العمل ، والعكس في مرحلة النمو والازدهار.

**2 ــ 4 ــ البطالة المقنعة** : تعرف على أنها حالة يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى صفر أو يأخذ قيم سالبة ، أي أنه إذا تم تشغيل عدد إضافي من العمال فإنهم سوف يكونون في حالة بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي ، بل على العكس من ذلك فإن الاستغناء عنهم سوف يؤدي لزيادة الناتج الكلي.

**2 ــ 5 ــ البطالة الوافدة** : وتظهر في الدول التي يأتيها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في الدولة المستقبلة مما

(1) David Begg et autres ،Macroéconomie ،Dunod 2e édition ،Paris ، 1999 ،pp:213
(2) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، الكويت ، 1997 ، ص 16.
(3) جيمس جوارتيني و ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1999 ، ص202.

يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الأخيرة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.

**2ـ6ـ البطالة الهيكلية :** تنشأ نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة ، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة ، وقد تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها حيث يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال [1].

**3 ـ معدل البطالة:** يقاس معدل البطالة عن طريق نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى إجمالي عدد أفراد القوة العاملة «مجموع القوى العاملة زائد العاطلين عن العمل و يبحثون عنه»وذلك في لحظة زمنية معينة وعلى ذلك يمكن القول أن[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي عدد أفراد القوة العاملة.}} \times 100$$

**4 ـ أسباب وآثار ظاهرة البطالة:** تعتبر البطالة من أسوأ ما يواجه الطبقة العاملة في العالم ككل ، وذلك نظرا لتعدد أسبابها التي انجرت عنها آثار سلبية خطيرة شملت مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

**4ـ1ـ أسباب ظاهرة البطالة:** لقد اختلفت أسباب انتشار هذه الظاهرة وذلك تبعا لتعدد المجالات من اجتماعية واقتصادية وسياسية...

**4ـ1ـ1ـ أسباب اجتماعية:** نذكر من بين الأسباب ما يلي[3]:

**أ ـ الزيادة السريعة في النمو السكاني :** وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب بسوق العمل ، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة ، بالمقابل انخفاض فرص العمل مما يؤدي إلى البطالة.

**ب ـ الهجرة إلى مواطن الصناعة :**إن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن يترتب عنها إفقار المناطق الريفية من القوى العاملة ، وكذلك من تزايد الطلب على فرص العمل في المدينة ، مما يؤدي إلى البطالة والشلل لطاقة الإنتاج في الريف.

---

(1) البشير عبد الكريم ، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، 2004 ، ص: 152.

(2) عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1986 ، ص 443 .

(3) جمال حسن احمد عيسى السراحنة ، مشكلة البطالة وعلاجها ، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سنة2000 ، ص90

**ج ــ سياسة التعليم والتوظيف :** ساهمت هذه السياسة في تعاظم المشكلة بسبب توسع بعض الدول دون تخطيط مدروس في مختلف مجالات التعليم دون الربط والتنسيق بين برامج ومناهج التعليم في كافة مراحله ، وبين احتياجات المجتمع من المهن المختلفة ، وبناء على ذلك استندت سياسة التوظيف على مبدأ التوظيف الكامل نزولا عند اعتبارات اجتماعية بصرف النظر عن حاجات العمل فظهرت البطالة المقنعة.

**د ــ مشكلة الفقر :** يمكن القول أن سبب مشكلة الفقر تتمثل في ندرة الموارد ، أي أن الموارد لا تفي بحاجات المستهلكين المتزايدة ، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في الفقر بشكل أساسي ، هذا الأخير يؤدي إلى التعطل في القدرة على استغلال الموارد ، ويعني عدم فتح فرص عمل ، وبالتالي حدوث بطالة حقيقية[1].

**4 ــ 1ــ 2 ــ أسباب اقتصادية وسياسية: نذكر منها ما يلي[2]:**

**أ ــ الاحتكار :** إن للاحتكار دور في ظهور الأزمات الاقتصادية فالمحتكر يستطيع أن يرفع سعر المنتجات التي يبيعها ، ورفع السعر يؤدي عادة إلى تقليل الكمية التي تستهلك من السلعة فيكلفهم عنتًا ويحملهم مشقة ، فوق أنه يقفل باب العرض أمام الآخرين ليرتزقوا كما ارتزق وليعملوا ويساهموا في العملية الإنتاجية.

**ب ــ تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي** : وذلك بتخفيض الاستثمار الحكومي وعدم خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة ، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة بعنصر رأس المال ، وعلى عمالة مؤقتة.

**ج ــ الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة:** والتي تفرض على المعاملات و الاستهلاكات ، وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام ، والرسوم على الخدمات العامة ، أدت إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق ، مما أثر في الطلب المحلي ، ومن ثم أدى إلى حدوث كساد واضح وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص ، وقد نجم عن ذلك خسائر ضخمة ، ترتب عليها تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة.

**5 ــ التقدم التكنولوجي:** يؤثر التقدم التكنولوجي على العمالة ، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد

(1) حسن محمد الرفاعي ، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2006 ، ص21 .
(2) مجدي عبد الفتاح سليمان :علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .ط2002 ، ص13 .

القومي ، ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري[1].

**5 ــ 1 ــ الآثار المترتبة على مشكلة البطالة:** البطالة هي إحدى المشكلات التي يتسبب في وجودها عوامل مختلفة ، وينتج عنها تأثيرات متعددة من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفردية وهي على النحو التالي:

**4 ــ1ــ1ــ الآثار الاقتصادية:** نذكر منها ما يلي[2]:

**أ ــ** هدر لأهم موارد المجتمع ألا وهو المورد البشري ، لأن رأس المال البشري تتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي إن كان عاطلاً.

**ب ــ** تؤثر البطالة على حجم الإنتاج والناتج القومي فيقل الدخل وينخفض مستوى المعيشة وتضعف القوة البشرية.

**ج ــ** وإذا كان العاطلون عن العمل من المتعلمين فإن عدم عملهم تعني هدر لموارد المجتمع المخصصة للإنفاق على التعليم والتي كان من الممكن صرفها على جوانب أخرى تنموية[3].

**4 ــ1ــ 2 ــ الآثار السياسية:** عندما يجد عدد كبير من أفراد المجتمع صعوبة في الكسب والعمل فإن بعضهم وخاصة الشباب المتعلم يندفع نحو التطرف الفكري المؤثر في الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة[4].

**4 ــ1ــ 3 ــ الآثار الاجتماعية والفردية: نذكر من أهمها ما يلي[5]:**

**أ ــ** الفقر والحرمان وتدني مستوى المعيشة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

**ب ــ** السخط على المجتمع وظهور بعض المظاهر السلبية مثل إدمان المخدرات وغيرها.

**ج ــ** البطالة وانخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل تعني زيادة نسبة الإعالة في المجتمع.

**د ــ البطالة في الجزائر:** إن تفعيل الاقتصاد الوطني يتطلب إيجاد استثمارات تدفع عجلة التنمية ، وتعمل على نهوض المجتمع في شتى المجالات ، حيث برزت أهمية ذلك بعد التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر نتيجة ظهور الأزمة الاقتصادية بسبب ضعف جهاز الإنتاج ، الذي كان يعتمد على مؤسسات لا يمكن التوسع فيها

(1) محمد سليمان الضبعان :البطالة ـ إدارة الدراسات ـ مجلس الشورى. ، موقع على الانترنيت منتديات ستار تايمز.
(2)أحمد حويتي وآخرون ، علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي ، الرياض ، مركز الدراسات والبحوث؛ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1419هـ ، ص135.
(3) بركات أبو النور ، التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، العدد 1 ، 1994 ، ص201.
(4) بركات أبو النور ، مرجع سابق ، ص205.
(5)أحمد حويتي وآخرون ، مرجع سابق ص145.

لأنها تتطلب استثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها أمام مشكلة المديونية مما أدى إلى حل أغلبيتها ، وزاد هذا الأمر في تفاقم ظاهرة البطالة وبلوغها مستويات خطيرة من التطور ، الأمر الذي أدى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية لا يمكن تجاهلها.

فحسب تقرير المكتب الوطني للإحصاء لسنة 2010 فأن البطالة تمس مختلف الشرائح الاجتماعية بطرق مختلفة ، فنسبة البطالة في صفوف النساء 19.1% أعلى مما هي عليه في صفوف الرجال 8.1% وكذلك تمس الشباب بشكل خاص فمن بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة تصل نسبة البطالة 21.5% في حين تتراجع هذه النسبة إلى7.1% بالنسبة للشباب الذين تصل أعمارهم إلى 25 سنة فما فوق ، ويشير التقرير إلى أن البطالة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية تصل إلى 21.4% وهي نسبة أعلى بكثير من بطالة الشباب بدون شهادات والتي تصل إلى 7.3 في المائة.

وبحسب النتائج المحصلة فإن تراجع البطالة تحقق بفضل الاستثمارات العمومية الواسعة النطاق في السنين الأخيرة ، حيث أن البرامج التنموية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة وخصوصا سنة 2011 تكون قد أدت إلى انخفاض نسبة البطالة ، لا سميا المشاريع المسجلة في قطاع السكن ، حيث تحتل المقاولات مرتبة مهمة في امتصاص البطالة إلى جانب المهن الحرة ، وكذا قطاعي التجارة والخدمات ، وتشجيع مبادرات الشباب بإنشاء المؤسسات المصغرة وتسهيل منح القروض البنكية .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة ارتفعت في الجزائر لتصل إلى 13.8% عام 2007 فيما كانت في حدود 12.3% عام 2006 ، حيث يرجع وجود نسبة عالية من البطالة وسط الشباب إلى عدم توافق التدريب مع عروض العمل ونقص المؤهلات.

وبالعودة إلى إحصائيات الديوان لسنة 2010 فقد قدّر معدل البطالة في الجزائر بـ 10% ، وأفاد نفس المصدر أن هذه النسبة انخفضت انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2009 و التي قدرت بـ10،2% ليضيف نفس المصدر أن هذه النسبة تراجعت تراجعا محسوسا بالنسبة لسنة 2008 ، حيث قدر المعدل بـ 11, 3%[1].

ولأجل الحد من ظاهرة البطالة قامت الجزائر بانتهاج سياسة تفعيل الاستثمارات وذلك بتوجيهها نحو المشروعات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة ، أي المؤسسة التي يسهل تمويلها ، وخاصة منها المؤسسات المصغرة ، هذه الأخيرة ظهرت في الجزائر مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994 ـ 1998 ، والذي تم فيه

(1) الديوان الوطني للإحصاء ، البطالة والتشغيل لسنة 2010 ، 2011/08/5 ، موقع:
http://www.ons.dz/ - EMPLOI - ET - CHOMAGE - au - Quatrieme,56 - html

استحداث برنامج خاص بالمؤسسات المصغرة أو الميكرو ـــ مؤسسة ، فكان ذلك في سياق وطني متميز بتسارع كبير وفق الإصلاحات الاقتصادية من خلال برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى بشأنه الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ، لتبرز أهميتها بتحقيق التنمية المستدامة التي تشمل كل المناطق المختلفة من البلاد بترقية وتطوير اقتصادياتها المحلية ، وتعزز هذا المسعى بإنشاء هيئات تعمل على ترقية وتدعيم هذا النوع من المؤسسات منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) ، التي حددت طبيعة نفقاتها المتعلقة أساسا في تمويل الاستثمارات ودعم الشباب ، بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك و المؤسسات المالية التي تمنح القروض ضمن إطار هذا الجهاز ، الذي يهدف إلى امتصاص البطالة وتنمية الاقتصاد الوطني.

**6 ـــ مفهوم المؤسسة المصغرة** : يختلف مفهوم المؤسسات المصغرة من دولة لأخرى ، إلا أن أغلبها انطوى على العناصر التالية: عدد العمال ، قيمة رأس المال ومعيار الاستقلالية ، ففي دراسة حديثة حول المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ، قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من بروتش و هيمينز ( BRUCH et HIEMENZ) التصنيف الآتي[1] المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان ، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي ، فتعتبر مؤسسة مصغرة كل مؤسسة يبلغ عدد عمالها من 1 إلى 10 عمال وهي مؤسسات عائلية وحرفية.

بهذا أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 18ـــ 01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001م ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] ، والمتضمن للمادة السابعة والتي تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

**7 ـــ أهمية المؤسسات المصغرة** : فرضت المشروعات الصغيرة نفسها في الاقتصاد الوطني نظرا لارتفاع عددها وما تشغله من يد عاملة ولما تحققه لعدد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ، وتتجلى مظاهر أهميتها فيما يلي[3] :

**أ ـــ** نظرا لما تعانيه الجزائر من مشكلة البطالة فإن المشروعات المصغرة بإمكانها الحد من هذه الظاهرة أو التقليل منها.

---

(1) Hull . G.S , La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR , éd L'Harmattan Paris 1987, p77

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.

(3) ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر ، عمان الأردن ، طبعة 2002 ، ص 46.

**ب ــ** تعمل المشروعات المصغرة على تقليص البطالة في القطاع الزراعي وتقليل النزوح الريفي نحو المدن للقضاء على الآفات الاجتماعية.

**ج ــ** تعمل المؤسسات المصغرة على التقليل من الاستيراد وبهذا تحسن من وضعية الاقتصاد الوطني كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة.

**د ــ** تعمل المشروعات المصغرة على خلق فرص عمل بتخصيص رؤوس أموال محدودة للاستثمار مقارنة بما تتطلبه المشروعات الكبيرة.

**8 ــ خصائص المؤسسة المصغرة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** : قبل التطرق إلى هذه الخصائص لابد من تعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

**8ــ1ــ تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)**[1]: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طبقا للمرسوم رقم (293 ــ 96) الصادر بتاريخ: 08 سبتمبر 1996[2] ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة ، حيث يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته أو توسيعها من عدة امتيازات منها ما يلي:

ــ مساعدة مجانية (استقبال ــ إعلام ــ مرافقة ــ تكوين).

ــ امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).

ــ الإعانات المالية(قرض بدون فائدة ــ تخفيض نسب الفوائد البنكية).

تقوم الوكالة بالاتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية لتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ، كما تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وخاصة الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.

تبلغ كذلك الشباب ذوي المشاريع الذين ترشحت مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية لمختلف الإعانات التي منحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

**8ــ2ــ خصائص المؤسسة المصغرة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل**

(1) رضا فويعة ، دور المؤسسات الصغيرة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد الثامن ، القاهرة ، 1997 ص : 39 .
(2) المرسوم الرئاسي رقم 96 - 293 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. الجريدة الرسمية عدد 52 لسنة 1996.

**الشباب:** تتلخص خصائص المؤسسة المصغرة في ظل هذه الوكالة فيما يلي[1]:

ـــ يمكن للمؤسسة المصغرة أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع.

ـــ يجب أن لا يكون الشباب أصحاب المشاريع يشغلون مناصب عمل مأجورة عند تقديم ملفاتهم.

ـــ يتراوح سّن الشباب أصحاب المشاريع بين(19و35 سنة).

ـــ يجب أن تنشأ المؤسسة المصغّرة على شكل شركة.

ـــ يجب على الشّباب أصحاب المشاريع أن يساهموا في الاستثمار بجزء من أموالهم الخاصة يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار وموطنه.

ـــ يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن يشتركوا في صندوق ضمان أخطار القروض (في حالة التمويل الثلاثي فقط).

**9 ـــ آليات معالجة البطالة في إطار الوكالة الوطنية لدم تشغيل الشباب:** يتضمن إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار هذه الوكالة نوعين من الاستثمار:

**9 ـــ 1ـــ استثمار الإنشاء:** ويتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب أو عدة شبان ، والذي يشترط فيه ما يلي:

ـــ أن يكون الشاب بطالا و يتراوح سنه بين 19و35 سنة؛

ـــ أن تكون له مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط ويقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

في ما يخص التمويل في هذه الحالة فتوجد صيغتان هما:

**9 ـــ 1 ـــ 1 ـــ التمويل الثنائي** : ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة ، ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين كما هو مبين في الجدول التالي[2]:

| | المساهمة الشخصية للشاب | قرض بدون فائدة من طرف الوكالة |
|---|---|---|
| المستوى الأول: مبلغ الاستثمار يجب أن لا يتجاوز 5.000.000 دج | %71 | %29 |

(1) موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باختصار(www.ansej.org.dz) -
(2) الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 103/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 03/ 290 ، العدد14 ، 2011 ، ص: 18.

| | | |
|---|---|---|
| المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 5.000.001 دج الى 10.000.000دج | %72 | %28 |

**المصدر**: الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 103/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 290/03 ، العدد14 ، 2011 ، ص:18

**9 ــ1ــ 2 ــ التمويل الثلاثي**: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي ، ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين كما هو مبين في الجدول التالي:

| | المساهمة الشخصية للشاب | قرض بدون فائدة من طرف الوكالة | القرض البنكي |
|---|---|---|---|
| المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000دج | 1% | 29% | 70% |
| المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 5.000.001دج الى 10.000.000دج | 2% | 28% | 70% |

**المصدر**: الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 103/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 290/03 ، العدد 14 ، 2011 ، ص:18

**9 ــ 1 ــ 3 ــ الإعانات المالية والامتيازات الجبائية** : أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية فهي تقدم على مرحلتين:

**مرحلة الإنجاز**: الإعانات المالية تشمل قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة لصاحب المشروع ، والتخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي حيث تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط كما في الجدول التالي[1]:

| المناطق / القطاعات ذات الأولوية | المناطق الخاصة | المناطق الأخرى |
|---|---|---|
| (الفلاحة ، الري ، الصيد البحري) | %95 | %80 |
| القطاعات الأخرى | %80 | %60 |

**المصدر**: الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 103/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 290/03 ، العدد14 ، 2011 ، ص:18

أما الامتيازات الجبائية فهي تشمل ، الإعفاء من TVA على معدات التجهيز التي تدخل في إنجاز المشروع ، تخفيض 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة ، الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة لمؤسسات.

**مرحلة الاستغلال**: الامتيازات الجبائية تكون (03) سنوات بداية من انطلاق النشاط ، أو(06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة ، وفي حالة تعهد الشاب بتوظيف

(1) الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 103/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 290/03 ، العدد14 ، 2011 ، ص: 18

(03) عمال على الأقل لمدة غير محددة تمدد فترة الإعفاء لمدة (02)سنتين ، وتتمثل هذه الامتيازات في ، الإعفاء الكلي من IBS ، IRG ، وTAP ، الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات ، الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ.

**9 ــ 2 ــ استثمار التوسع:** يتعلق استثمار التوسع بالمؤسسات المصغرة المنجــزة في إطار الوكالة والتي تسعى إلى توسيع قدراتها الإنتاجية ، وحتى تستفيد المؤسســات من مزايا استثمار التوسع يجب توفر مايلي:

ــ تسديد 70% من القرض البنكي ، أو تسديد كامل القرض في حالة تغــيير البنك أو طريقة التمويل؛

ــ تسديد 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.

ــ في ما يخص التمويل : فتطبق نفس التركيبة المالية كما هو الحال في استثمار الإنشاء.

ــ أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية: هي نفسها الامتيازات الممنوحة في استثمار الإنشاء.

**9 ــ 3 ــ الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع:** ساهمت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على إجراءات دعم تشغيل الشباب مؤخرا في ارتفــاع عــدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، حيــث جــاءت هــذه التعديلات كمايلي :

**القرض الإضافي غير المكافئ** : تم إدراج ثلاث قروض جديدة بدون فائدة للشــباب البالغين من العمر ما بين 19 و 40 سنة ، جاءت كما يلي:

**9 ــ 3 ــ 1 ــ مكاتب جماعية:** هده الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التعليم العالي ، للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية ، طبية ، محاماة...الخ ، بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000دج؛

**9 ــ 3 ــ 2 ــ ورشات متنقلة:** هده الصيغة موجهــة إلى حــاملي شــهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلــة لممارســة نشــاطات ، كهربــاء ، التدفئــة ، ودهن...الخ ، حيث يستفيدون من مبلغ إعانة يصل إلى 500.000 دج ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ الشاب صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط؛

**9 ــ 3 ــ 3 ــ أصحاب المشاريع:** هده الصيغة موجهة إلى الشباب أصــحاب المشاريع ، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخــدمات ،

حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000 دج ، ويمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

**10 ــ علاقة المؤسسة المصغرة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنك:** يرتبط الشباب المستثمر في المؤسسة المصغرة في إطار دعم وتشغيل الشباب بعلاقتين هامتين وهما[1]:

**10 ــ 1 ــ علاقة المؤسسة المصغرة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** ليتمكن الشباب المستثمر من إنشاء مؤسسة مصغّرة ، يتصل هذا الأخير بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ليعلن فيها عن رغبته في إنشاء مؤسسة مصغّرة التي يشترط في تكوينها توفر ثلاث شروط أساسية وهي:

**أ ــ شرط السن :** يشترط في الشباب أصحاب المشاريع المصغرة أن تتراوح أعمارهم بين(19إلى35 سنة).

**ب ــ شرط التأهيل العلمي أو المهني:** يجب أن يتوفر في الشباب أصحاب المشاريع المصغرة شرط الكفاءة المهنية ، كأن يكون قد عمل مسبقا حيث اكتسب خبرة خلال عمله ، أو شرط التأهيل العلمي ، أي حاملا لشهادات في مجال مشروعه المصغر.

**ج ــ شرط البطالة** : يشترط في الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة أن يكونوا في وضعية بطالة عند تقديم طلب الحصول على قرض.

في حالة توفر هذه الشروط يتصل الشباب بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا لإيداع ملفاتهم ، ومن خلال الدراسة من طرف مصالح (ANSEJ) التي تقوم بقبول الملف أو رفضه (عادة ما تكون أسباب الرفض أخطاء محاسبية ، أو نقص في الملف الإداري أو المالي).

**10ـــ 2 ــ علاقة المؤسسة المصغرة بالبنك:** تتمثل العلاقة بين المؤسسة المصغّرة والبنك في القرض البنكي الذي يمنح للشباب أصحاب المشاريع المصغّرة ، ليتمكنوا من مزاولة نشاطاتهم و تشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب وتحصيل أكبر قدر من القيمة المضافة ، إلا أن البنك يمنح قرضه لهذه المؤسسات بشروط يتم الاتفاق عليها.

**أ ــ شروط البنك لمنح القروض للمؤسسات المصغرة :** من أهم الشروط التي يفرضها البنك على المؤسسات المصغرة لمنح قرضه ما يلي:

(1) الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر والممارسة التسويقية21 - 20 افريل 2004 المركز الجامعي بشار.

ـــ **تحقيق المساهمة الشخصية للشباب** : تعتبر المساهمة الشخصية للشـــاب صـــاحب المؤسسة المصغرة شرط رئيسي ، ليتم فتح له البنك حساب بنكي حتى يودع فيه مساهمته.

ـــ **تسوية الوضعية الإدارية للشباب** : يقوم البنك بدراسة الملف وسمعة الشباب ووضعيتهم ويتعرف على قدرتهم الائتمانية عن طريق مقابلة العميل ودراسة مقدرته علـــى توليد الدخل ، وكذا دراسة ما يحيط بالمشروع من كل الجوانب ، وغالبا ما تضع البنوك شروطا متنوعة وعديدة لمنح القروض كما تطلب مقابل ذلك ضـــمانات علـــى طـــالبي القروض وهذا لمواجهة خطر عدم التسديد.

**11 ـــ إسهامات آليات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في خلق فرص العمل و الحد من ظاهرة البطالة على المستوى الوطني**[1] : على غرار البرامج الأخرى التي وضعتها الدولة للحد من ظاهرة البطالة خاصة لدى الشباب ، تعد الوكالة الوطنيـــة لـــدعم وتشغيل الشباب الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة فعالة للحد من هذه الظاهرة ، وتعد كذلك الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية ، حيث يمتد مجال تطبيق الوكالة لكل الاستثمارات التي لا تتعدى العشر ملايين دينار جزائري ، ويتم تحقيـــق هـــذه الاستثمارات وفق تركيبة مالية ثنائية أو ثلاثية.

هذا الجهاز يتميز بالمقاطعة مع المناهج السالفة والذي يرتكز على معالجة البطالة بطريقة اقتصادية يصبو إلى هدفين أساسيين :

ـــ تشجيع إحداث مشاريع لإنتاج المواد والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع.

ـــ تشجيع كل العمليات و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

**11 ـ 1 ـ المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالـــة الوطنيـــة لـــدعم وتشغيل الشباب حسب كل نشاط حتى31 / 12 / 2010** : منذ الانطلاق الفعلي لجهاز دعم تشغيل الشباب خلال السداسي الثاني من سنة 1997 حتى نهاية سنة 2010 ، بلغت إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مجال تمويل المؤسسات المصـــغرة بـــ 140503 مؤسسة مصغرة ، مما أدى إلى خلق 392670 منصب شـــغل ، هـــذا مـــا يوضحه الجدول التالي.

**جدول يوضح المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشـــباب حســـب كل نشاط حتى 12/31/ 2010**

| قطاع نشاط الإستثمار | عدد المشاريع | النسبة | عدد مناصب الشغل | تكلفة الإستثمار بالدينار الجزائري |
|---|---|---|---|---|

(1) موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باختصار(www.ansej.org.dz)

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| نقل المسافرين | 13 381 | 10 | 33 346 | 26 861 515 177 |
| نقل البضائع | 21 501 | 15 | 42 760 | 57 653 714 401 |
| الخدمات | 44 197 | 31 | 120 274 | 100 610 329 918 |
| الفلاحة | 14 570 | 10 | 38 131 | 34 915 797 708 |
| الصناعة التقليدية | 21 981 | 16 | 73 345 | 46 779 438 192 |
| الصناعة | 7 622 | 5 | 27 098 | 27 015 989 454 |
| البناء و أشغال عمومية | 9 418 | 7 | 35 068 | 30 313 624 983 |
| الأعمال حرة | 3 648 | 3 | 8 968 | 5 142 843 253 |
| الصيانة | 3 186 | 2 | 8 848 | 5 442 877 455 |
| الري | 400 | 0.28 | 1 685 | 2 373 683 647 |
| الصيد | 601 | 0.43 | 3 147 | 3 583 272 771 |
| **المجموع** | **140 503** | **100** | **392 670** | **340 713 086 959** |

**المصدر** : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

من خلال الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب منذ إنشائها قامت بتمويل 503 140 مؤسسة مصغرة في مختلف النشاطات ، نتج عنه إنشاء 392 670 منصب شغل بتكلفة تقدر بـ959 086 713 340 دينار جزائري ، ليتضح أن الخدمات ، الصناعات التقليدية و كذا نقل البضائع تستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة ، والمقدرة بـ 62% ، مما يدل على أن الشباب مهتم أكثر بهذه القطاعات لما لها من دور في التنمية وكذا تحقيق الأرباح المرجوة ، كما يبدو أن الفلاحة ونقل المسافرين بدأتا تأخذا مكانهما في الاهتمام الشبابي وذلك بعد الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدولة اتجاه هذين القطاعين.

**11 ــ 2 ــ مقارنة المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ثلاثة سنوات 2008 ــ 2009 ــ 2010**: وللتوضيح أقمنا مقارنة بين عدد هذه المؤسسات وما نتج عنها من مناصب شغل جديدة وقمنا بوضع الجدول التالي والمتضمن إحصائيات السنوات الثلاث في كل نشاط بالنسبة للمؤسسات المصغرة وكذا مناصب الشغل التي أحدثتها.

**جدول يوضح المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و مناصب الشغل التي نتجت عنها حسب كل نشاط سنوات 2008 ــ 2009 ــ 2010**:

| قطاع نشاط الاستثمار | 2008 | | 2009 | | 2010 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المشاريع | عدد مناصب الشغل | عدد المشاريع | عدد مناصب الشغل | عدد المشاريع | عدد مناصب الشغل |
| الفلاحة | 710 | 1 963 | 1 394 | 3 822 | 2 197 | 5 836 |
| الصناعة التقليدية | 1 881 | 6 131 | 3 455 | 10 767 | 3 264 | 9 938 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البناء و أشغال عمومية | 874 | 3 179 | 2 017 | 7 516 | 2 768 | 9 722 |
| الري | 59 | 238 | 61 | 373 | 26 | 101 |
| الصناعة | 786 | 2 668 | 1 079 | 3 945 | 962 | 3 304 |
| الصيانة | 461 | 1 310 | 606 | 1 682 | 580 | 1 611 |
| الصيد | 104 | 667 | 73 | 427 | 25 | 183 |
| الأعمال حرة | 397 | 965 | 571 | 1 393 | 464 | 1 110 |
| الخدمات | 4 143 | 11 633 | 7 245 | 19 439 | 6 636 | 17 302 |
| نقل بالتبريد | 236 | 521 | 631 | 1 219 | 968 | 1 834 |
| نقل البضائع | 642 | 1 317 | 3 351 | 6 418 | 4 250 | 8 044 |
| نقل المسافرين | 341 | 826 | 365 | 911 | 501 | 1 147 |
| **المجموع** | **10 634** | **31 418** | **20 848** | **57 812** | **22 641** | **60 132** |

**المصدر : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)**

من الجدول نلاحظ زيادة عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، و كذا عدد مناصب الشغل التي أحدثتها من سنة لأخرى ، ففي سنة 2008 كان عدد المؤسسة المصغرة الممولة في هذا الإطار 634 10 ، نتج عن ذلك إنشاء 418 31 منصب شغل ، ليرتفع العدد سنة 2009 إلى 848 20 مؤسسة مصغرة ، مستحدثة 812 57 منصب شغل ، كما كان الحال بالنسبة لسنة 2010 ، حيث ارتفع العدد إلى 641 22 مؤسسة مصغرة ، مستحدثة 132 60 ، منصب شغل جديد.

**الخاتمة:**

إن تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر حديثة جدا بالمقارنة مع ما وصلت إليه هذه التجربة في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو ، ولتدارك النقائص والسلبيات الموجودة الناتجة عن غياب إستراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال وتستقطب عدد أكبر من الشباب وخاصة المؤهل ، و باعتبار هذه المؤسسات كيان اقتصادي له دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، انتهجت الجزائر سياسة جديدة في إنشاء المؤسسات المصغرة باعتبارها مشروع جديد يوحي بالتوجيه أكثر نحو تشجيع المبادرات الفردية ، وخلق مواطن شغل تنمو بصورة مستمرة تعمل على ترقية العمل الإنساني وتطويره بشكل يؤدي إلى خلق مناصب شغل للحد من البطالة ، وإعطاء دفع جديد للتنمية في شتى المجالات.

حيث تم ذلك في الإطار إصدار مراسيم وتنظيمات نتج عنها إنشاء مؤسسات وهيئات عمومية تدعم تشغيل الشباب ، من بين ذلك الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، التي أثبت جدارتها في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة ، حيث كانت لها

دور خاص ومهم في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من ظاهرة البطالة من خلال الوقوف على نتائج نشاطها لسنة 2008 ، 2009 ، 2010 ، والتدابير الجديدة التي تم إقرارها سنة 2011 وقد توصلنا إلى عدة نتائج:

**منها الإيجابية** : والتي نذكر منها ما يلي:

ـــ تولي الجزائر أهمية بالغة لإستراتجية الحد من ظاهرة البطالة و ذلك بوضع هيئات متخصصة لتشغيل الشباب وإصدار قوانين لتطويرها.

ـــ تسعى الدولة الجزائرية من خلال استحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات.

ـــ إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسات المصغرة والعمل على استمراريتها وبقائها في محاولة توفير مناصب شغل دائمة ومستقرة ، وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات واستعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.

ـــ تهدف الوكالة حاليا لتوجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية ، أي مجالات تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل ، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة ، ومن جهة أخرى ضمان استرداد الديون المحصل عليها في الآجال المحددة.

ـــ يهدف إدراج صيغ جديدة لتفعيل وتنويع أشكال المؤسسات المصغرة ، كذا توسيع نطاق الوكالة إلى إنشاء مكاتب ومرافق خدماتية جماعية من قبل حاملي الشهادات الجماعية و تحسين الدعم الموجه لاستحداث الأنشطة عن طريق مبادرات الشباب ، كما يمكن أن تتمم قائمة القرض غير المكافئ المعلن عنها عند الحاجة.

ـــ العبء الأكبر من تمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة ، لا زال يقع على عاتق البنوك بالدرجة الأولى ، تليها القروض بدون فائدة ثم الأموال الخاصة ، قصد إعطاء فرصة للمبادرة من طرف الطاقات المبدعة الشابة والتي تجد صعوبات مالية حتى تجسد أفكارها عمليا.

**ومنها السلبية** : والتي نذكر منها ما يلي:

ـــ دراسة الملفات على مستوى الوكالة تأخذ وقتا طويلا ، وهذا حسب رأي الشباب المستثمر في حين أن الوكالة تنفي ذلك.

ـــ التأخير الكبير في إعطاء الموافقة البنكية للمستثمرين بالرغم من وجود هيئات لضمان قروض هذه البنوك.

ـــ مستقبل المؤسسات المصغرة مرهون بتسديد القروض التي تحصلت عليها وكذا فوائد القروض (فترة التسديد 5 سنوات بالنسبة للقرض البنكي و 10 سنوات بالنسبة لقرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) وهذا يجعل المستثمر دائما في حالة خوف.

ـــ النسبة الكبيرة في استثمارات الوكالة كانت في قطاع الخدمات بالرغم من وجود نشاطات أخرى للاستثمار.

ـــ المنافسة القوية بين ما تنتج هذه المؤسسات والمنتجات المستوردة من حيث السعر والجودة رغم الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة ، مما ينتج عنه مشكل تسويق المنتجات باعتباره أهم عنصر لبقاء حياة المؤسسة المصغرة.

**الحلول والاقتراحات** : كما يمكن من خلال هذه الدراسة تقديم بعض الحلول والاقتراحات المتمثلة في :

ـــ تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ـــ ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض الصغيرة .

ـــ تحفيز وتشجيع النساء على الاستثمار في مجالات لهن الكفاءة فيها.

ـــ تحفيز الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على الاستثمار حسب اختصاصهم العلمي الأكاديمي.

ـــ تطبيق آليات وصيغ تمويلية بدون فائدة ، فقد يكون رفض التعامل بالفائدة من بين أهم عزوف الشباب البطال من اللجوء إلى إنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق الوكالة.

ـــ مساعدة هذه المؤسسات بخصوص تسويق منتجات خاصة في وجود منافسة قوية سواء كانت من الداخل أو الخارج والعمل على تدعيمها أكثر.

**قائمة المراجع :**

**أولا : المراجع باللغة العربية:**

1ـــ أحمد حويتي وآخرون, علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي ، الرياض ، مركز الدراسات والبحوث؛ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1419هـ .

2ـــ المرسوم الرئاسي رقم 96 ـــ 293 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. الجريدة الرسمية عدد 52 لسنة 1996.

3 ـــ الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر والممارسة التسويقية 20 ـــ 21 أفريل 2004 ، المركز الجامعي بشار.

4 ــ الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 103/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 290/03 ، العدد14 ، 2011 ، ص:18
5 ــ البشير عبد الكريم ، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، 2004.
6 ــ الديوان الوطني للإحصاء ، البطالة والتشغيل لسنة 2010 ، 2011/08/5 ، موقع:
7 ــ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر2001 م.
8 ــ القانون التجاري الجزائري المادة 544.
9 ــ بركات أبو النور ، التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، العدد 1 ، 1994.
10 ــ رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، الكويت ، 1997.
11ــ جيمس جوارتيني و ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1999.
12 ــ جمال حسن احمد عيسى السراحنة ، مشكلة البطالة وعلاجها ، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سنة 2000 .
13 ــ حسن محمد الرفاعي ، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2006.
14 ــ مجدي عبد الفتاح سليمان :علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .ط 2002 .
15ــ محمد سليمان الضبعان :البطالة ــ إدارة الدراسات ــ مجلس الشورى ، موقع على الانترنيت منتديات ستار تايمز.
16 ــ ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر ، عمان الأردن ، طبعة 2002
17ــ رضا فويعة ، دور المؤسسات الصغيرة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد الثامن ، القاهرة ، 1997.
18 ــ عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986.

**ثانيا ــ المراجع باللغة الأجنبية:**

1ــ David Begg et autres ،Macroéconomie ،Dunod ،2e édition ،Paris ،1999.
2 ــ Hull . G.S , La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR , éd L'Harmattan Paris 1987,
3 ــ organisation de coopération et de développent économiques .perspectives de L OCDE de sur les PME

**ثالثا ــ مواقع الأنترنيت :**

1 ــ http://www.ons.dz/ ــ EMPLOI ــ ET ــ CHOMAGE ــ au ــ Quatrieme,56 ــ .html
2 ــ موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باختصار( www.ansej.org.dz)